



لذا، أحيل عليكم رفقته نسخة من قرار وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المشار إليه أعلاه، ونموذجا من البطاقة الدولية للتأمين بالأسود والأبيض، قصد إشعار قضاة النيابة العامة والشرطة القضائية بفحوى هذا المقتضى القانوني الجديد، وأخذه بعين الاعتبار في دراسة المحاضر وتأطير عملية مراقبة وثائق المركبات المرقمة بالخارج.

**والسلام.**